التوجهات الجيواقتصادية لروسيا الاتحادية إزاء العراق

الباحث : ناجح كريم عودة
najhkarem4@gmail.com
أ.م. د لطيف كامل كليوي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة المثنى
aljabri3000@mu.edu.iq

الملخص:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ وظهور روسيا الاتحادية كوريث قانوني عملت على تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي عامة والعراق خاصة كونها تطمح الى الافادة من فرص التعاون الاقتصادي المتاحة امامها في الدولة ، لذا فأن روسيا الاتحادية تسعى لبناء علاقات متينة مع العراق باستخدام مرونتها الدبلوماسية بهدف ديمومة هذه العلاقات ، إذ انها دعمت العراق في مجلس الامن الدولي مستغلة بذلك عضويتها الدائمة فيه من خلال رفضها للعقوبات والقرارات المجحفة بحق الدولة ، وبعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة عام ٢٠٠٠ بدأ يعمل على توسيع نطاق العلاقات الروسية مع العراق عن طريق دعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية والعلمية حتى اصبحت روسيا الاتحادية الشريك الاقتصادي الاول للعراق في المنطقة ، علاوة على ذلك قيام الحكومة الروسية بإطفاء (٩٠%) من ديونها المترتبة على العراق ساهم في تعزيز العلاقات بين الدولتين ومنح روسيا المزيد من المكاسب الجيواقتصادية ناهيك عن فتح السوق العراقية امام شركاتها.

الكلمات المفتاحية: (التوجهات الجيواقتصادية، روسيا الاتحادية، التعاون الاقتصادي).

Geoeconomic trends of the Russian Federation towards Iraq

Najah Karim Odeh
Dr. Latif Kamel Klewi
College of Education for Human Sciences / University of Al-Muthanna

Abstract:

After the dissolution of the Soviet Union in late 1991 and the emergence of the Russian Federation as a legal heir، it worked to develop its relations with the Arab Gulf states in general and Iraq in particular، as it aspired to benefit from the economic cooperation opportunities available to it in the country، so the Russian Federation seeks to build strong relations with Iraq by using its diplomatic flexibility With the aim of perpetuating these relations، as it supported Iraq in the UN Security Council، taking advantage of its permanent membership in it by rejecting unfair sanctions and decisions against the state، and after President Vladimir Putin assumed the presidency in 2000، he began working to expand the scope of Russian relations with Iraq by supporting economic and military relations The Russian Federation became the first economic partner of Iraq in the region. Moreover، the Russian government's extinguishment of (90%) of its debts owed by Iraq contributed to strengthening relations between the two countries and giving Russia more geoeconomic gains، not to mention opening the Iraqi market to its companies.

Keywords: (geoeconomic trends, Russian Federation, economic cooperation).

المقدمة :

ان العلاقات الروسية – العراقية ليست بالجديدة او المستحدثة ، إذ ان العراق يعد من ابرز حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق فقد ارتبط العراق معه باتفاقيات مشتركة تضمن الدفاع المشترك على ان العلاقات الدبلوماسية بين العراق و الاتحاد السوفيتي تعود الى عام ١٩٤٤ ، التي تُعد بمثابة الارتباط الاول من نوعه للاتحاد السوفيتي مع دولة خليجية . وبعد قيام ثورة ١٤ تموز / ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي في العراق سارع الاتحاد السوفيتي الى الاعتراف بالحكومة التي شكلتها الثورة ، وبعد مرور يوماً واحداً من قيامها ، ناهيك عن مساهمة الاتحاد السوفيتي في تنمية قدرات العراق الاقتصادية ، إذ انشأ العراق بمساعدته اكثر من(٨٤) مشروعاً تنموياً بضمنها تطوير حقول النفط .

مشكلة البحث : يمكن صياغة المشكلة على النحو الاتي :-

ما طبيعة التوجهات الجيوإقتصادية لروسيا الاتحادية إزاء العراق ؟

فرضية البحث : انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحث الاتي :-

ان توجهات روسيا الاتحادية تجاه العراق تتمثل في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق في المجالات العسكرية والصناعية والخدمية .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من كونه يركز على أهمية التوجهات الجيوإقتصادية لروسيا الاتحادية إزاء العراق ، لاسيما ان التحرك الروسي تجاه العراق يهدف الى تعزيز العلاقات بين الدولتين .

حدود البحث : تتحدد الدراسة مكانياً بدولة روسيا الاتحادية التي تمتد شمالي قارة آسيا والى الشمال الغربي منها الى قارة أوربا في الجزء الشرقي منها على أن الدولة تمتد بين دائرتي عرض (٤١ – ٨٢) شمالاً ، وقوسي طول (١٩ – ١٦٩) غرباً ، خريطة (١) ، اما حدودها الزمانية فهي تمتد بين عامين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠) .

هيكلية البحث : تأطر البحث في مقدمة شاملة ومطلبين ، تناول الاول توجهات روسيا الجيوإقتصادية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، أما المطلب الثاني ركز على توجهات روسيا الجيوإقتصادية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن النتائج والتوصيات وقائمة ألمصادر .

خريطة (١) الموقع الفلكي لروسيا الاتحادية

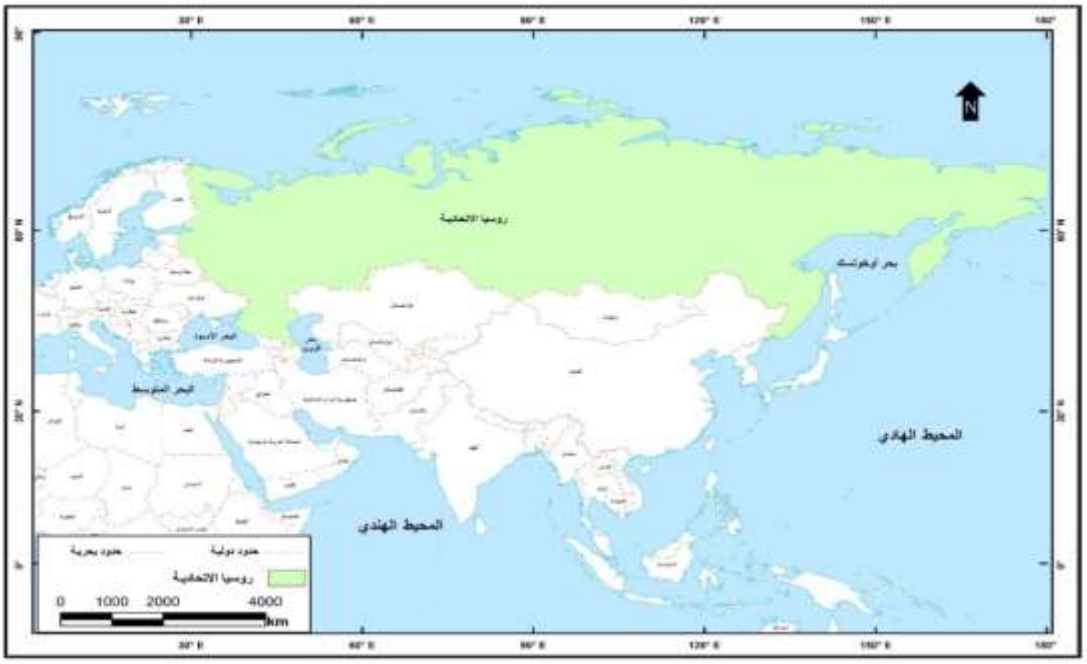

المصدر : مجموعة مؤلفين ، اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار النبراس الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٢ .

المطلب الاول - توجهات روسيا الجيوإقتصادية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣ :

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ وظهور روسيا الاتحادية كوريث شرعي وقانوني لهُ على اعتبار إنها أكبر الجمهوريات المستقلة التي عملت على تطوير علاقاتها مع دول الخليج عامةً والعراق خاصةً كونها تطمح الى الافادة من فرص التعاون الاقتصادي المتاحة امامها في الدولة التي تعد سوقاً هامة للفواعل الكبرى [١] .

ومنذ تولي فلاديمير بوتين الرئاسة عام ٢٠٠٠ بدأ يعمل في توسيع نطاق علاقات روسيا الاتحادية مع العراق عن طريق دعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية والعلمية حتى اصبحت روسيا الشريك الاقتصادية الاول للعراق [٢] . إذ ان التحرك الروسي تجاه العراق يهدف الى تعزيز العلاقات بين الدولتين عبر عقد مجموعة من الاتفاقيات المشتركة التي تهدف الى زيادة حجم الصادرات الروسية الى العراق فضلاً عن تنشيط الاستثمارات في القطاع الخدمي العراقي ولأجل الالمام بالموضوع سيتم دراستهُ بالشكل الاتي:

اولاً – تعزيز العلاقات الاقتصادية بين روسيا الاتحادية والعراق:

شهدت العلاقات العراقية الروسية تطوراً كبيرً باتجاه المصالح المشتركة لتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدولتين الساعيتين الى الحفاظ على ترسيخ نتائج التعاون الممتدة الى اكثر اربعة عقود مضت [٣] . لاسيما ان العراق يحتل اهمية جيوسياسية في توجهات سياسية روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة كونها دولة نفطية ، علاوة على موقع الاستراتيجي الذي ترغب

روسيا في الوصول اليه لتحقيق مصالحها الجيوإقتصادية وبرغم من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في مطلع تسعينيات القرن العشرين على خلفية احتلاله للكويت، الا ان روسيا عملت على إدامة علاقاتها مع الدولة [٤] .

وصل عدد الشركات الروسية العاملة في العراق آنذاك الى (٣٩) شركة ، عشرون منها تعمل في القطاع النفطي ، ناهيك عن توقيع روسيا في عام ١٩٩٣ ثلاث اتفاقيات مع العراق في مجال التعاون الاقتصادي ، واتفق على تشكيل لجنة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين عُقدت اول اجتماعاتها في ايلول عام ١٩٩٤ زد على ذلك بلغ الحجم الاجمالي لصادرات الروسية اكثر من (٥،١) مليار دولار و بلغ حجم التداول السلعي لشركات الروسية العاملة في العراق في عقد التسعينيات زهاء (٧٣،٧) مليار دولار [٥] . بالمقابل عملت روسيا الاتحادية على مقايضة الولايات المتحدة الامريكية في الملف العراقي والضغط عليها من اجل السماح لها بإبقاء شركاتها العاملة في العراق ، علاوة على الحصول على مزيد من العقود والاستثمارات في الدولة ، وبذلك حصلت روسيا على مكاسب جيواقتصادية اضافية في العراق [٦] .

بعد قرار الامم المتحدة (٩٨٦) لسنة ١٩٩٥ الذي عرف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) سارعت روسيا الاتحادية الى الافادة منهُ عبر زيادة استثماراتها في مضامين القرار الاممي ، فقد حصلت الشركات الروسية على العديد من العقود لشراء النفط التي تجاوزت (٤٠%) من مجموع ما يصدر من نفط العراق ، كون العراق اعطى الاولوية للشركات الروسية في شراء النفط معتبراً ان روسيا شريك استراتيجي دائم للدولة وقد بلغ عدد العقود الروسية الموقعة مع العراق زهاء (٩٠٠) عقد لتزويده بالغذاء والدواء مقابل صادرات العراق النفطية التي تصلها بقيمة (٥) مليار دولار سنوياً [٧] . و زودت روسيا الاتحادية العراق في عام ٢٠٠١ بنحو (٣١١٠) سيارة مختلفة الاغراض ومكائن زراعية وعربات سكك الحديد مع قطع غيار للعربات ناهيك عن توريد زهاء (١٠٠) ألف طن من الحنطة [٨] .

عمدت روسيا على توثيق روابطها الاقتصادية مع العراق إذ وقعت في عام ٢٠٠٢ على اتفاقية تعاون اقتصادي طويلة الامد تهدف الى تعزيز التجارة والتعاون الصناعي والتقني والعلمي قدرت قيمتها بـ(٤٠) مليار دولار وشمل الاتفاق على (٦٧) مشروع في قطاع النفط والغاز ، فضلاً عن (٦) مشروعات في مجال الصناعة والبتروكيماوية [٩] . على ان تلك الاتفاقية وقعت في الوقت الذي ازدادت فيها التهديدات الامريكية بشن الحرب على العراق ، إذ كان بمثابة محاولة من قبل العراق للإفادة من الموقف الروسي في مجلس الامن الرافض لأي قرار اممي يجيز للولايات المتحدة استخدام القوة ضد العراق [١٠] .

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في توجهات روسيا الجيوإقتصادية تجاه العراق لاسيما بعد استعادة روسيا لمكانتها الدولية بعد وصول فلاديمير بوتين الى الحكم الذي عمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحسين واقع الاقتصاد الروسي عبر الانفتاح على شركاء روسيا السابقين ومنهم العراق لما يحتويه من موارد اقتصادية ناهيك عن دوره المحوري في الشرق الاوسط .

ثانياً - زيادة حجم الصادرات العسكرية للاتحاد السوفيتي ووريثه روسيا الاتحادية:

كان الاتحاد السوفيتي مصدراً رئيساً لتوريد الاسلحة الى العراق للمدة ١٩٥٨ – ١٩٩٠ بمختلف انواعها وصنوفها [١١] . إذ بلغت الاستيرادات العراقية من الاسلحة السوفيتية زهاء (٣١) مليار دولار امريكي [١٢] . وبلغ عدد الخبراء العسكريين السوفيت الذين ارسو الى العراق عام (١٩٨٩) نحو (١٣٥٠) خبيراً حتى بات العراق يرتكز بشكل رئيس على العقيدة العسكرية السوفيتية [١٣] . ويذكر ان الاتحاد السوفيتي قد زود العراق بنحو (٧٠٨) بين طائرات مقاتلة وطائرات شحن للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ بقيمة (٢٢) مليار دولار ، جدول (١) ، شكل (١) .

جدول (١)

المقاتلات والطائرات العسكرية السوفيتية المباعة الى العراق للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)

ت	نوع الطائرة	العدد	قيمة الطائرات بالدولار
١.	سوخوي سو ٢٠	١٨	٧،١٤ مليار
٢.	سوخوي سو ٢٢	١٠٣	
٣.	سوخوي سو ٢٤	٣٠	
٤.	سوخوي ٢٥	٧٢	
٥.	ميغ ٢١	٢٣٦	
٦.	ميغ ٢٣	١٢٧	
٧.	ميغ ٢٥	٣٥	
٨.	ميغ ٢٩	٧٧	
٩.	طائرات شحن كبيرة	١٠	٣،٧ مليار
المجموع		٧٠٨	٢٢ مليار

المصدر : جمهورية روسيا الاتحادية ، وزارة الخارجية ، السفارة الروسية في العراق ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

شكل (١)

عدد المقاتلات والطائرات السوفيتية المباعة للعراق للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

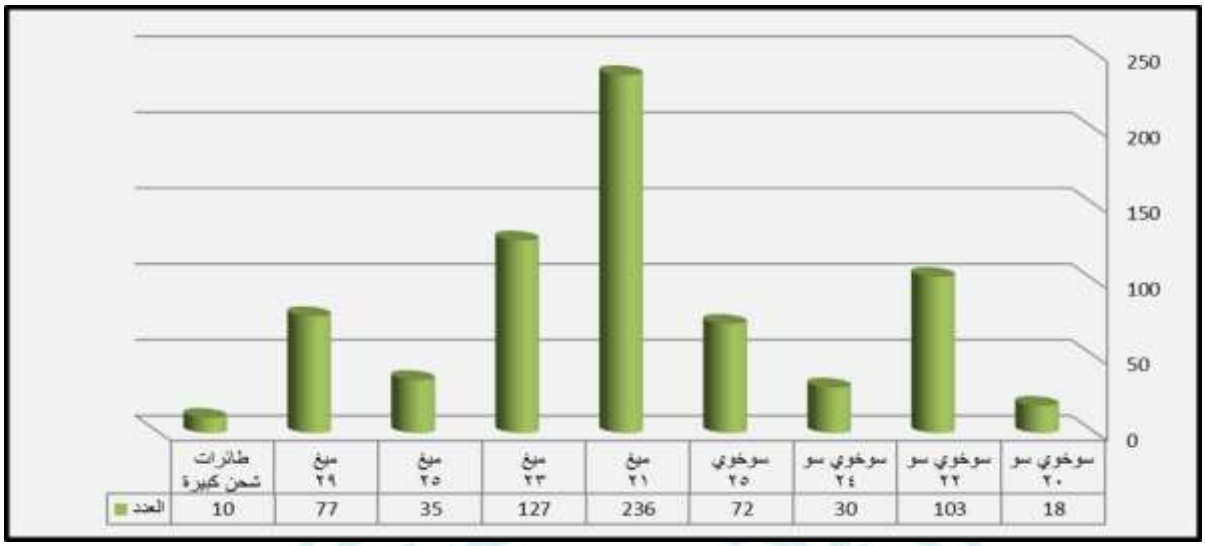

المصدر : جدول (٢١) .

و استورد العراق في المدة ذاتها نحو (٤٥٠٠) دبابة و (٣٠٠٠) عربة مشاة اضافة الى (٣٠٠٠) مدفع متعدد الاغراض و (٤١) طراد بحري فضلاً (٣٤٨) طائرات هيلوكوبتر بصفقة بلغت قيمتها زهاء (٣،٧) مليار دولار، جدول (٢٢) ، شكل (٢٠) .

جدول (٢٢)الاسلحة السوفيتية المباعة الى العراق للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)

ت	نوع السلاح	العدد	اجمالي القيمة بالدولار
١.	الدبابات	٤٥٠٠	٣،٧ مليار
٢.	مدافع متعددة الوظائف	٣٠٠٠	
٣.	عربات مشاة	٣٠٠٠	
٤.	طائرات هيلوكوبتر	٣٤٨	
٥.	سفن وطراد بحري	٤١	
	المجموع	١٠٨٨٩	

المصدر : المصدر : جمهورية روسيا الاتحادية ، وزارة الخارجية ، السفارة الروسية في العراق ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

شكل (٢٠)

عدد الاسلحة السوفيتية المباعة الى العراق للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)

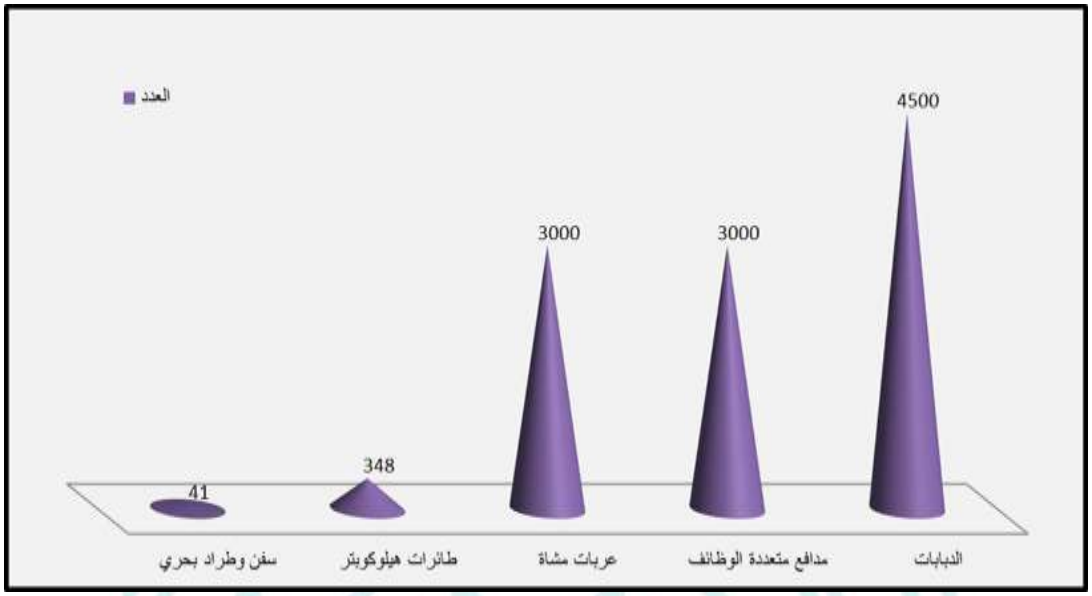

المصدر : جدول (٢٢) .

اما بخصوص عدد الصواريخ المباعة الى العراق خلال فترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) فقد بلغ عددها (١٣٠٠) صاروخ بقيمة بلغت (٨) مليار دولار ، جدول (٢) ، شكل (٢) .

جدول (٢)

نوع وقيمة الصواريخ السوفيتية المباعة الى العراق للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)

ت	نوع الصاروخ	العدد	اجمالي قيمة الصفقة بالدولار
١.	سكود **Scud Bs**	٣٠٠	٨ مليار
٢.	منظومة ضد الدبابات	٧٠٠	
٣.	منظومة صواريخ ضد الطائرات	٣٠٠	
	المجموع	١٣٠٠	

المصدر : المصدر : جمهورية روسيا الاتحادية ، وزارة الخارجية ، السفارة الروسية في العراق ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

شكل (٢)

عدد و نوع الصواريخ السوفيتية المباعة الى العراق للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠)

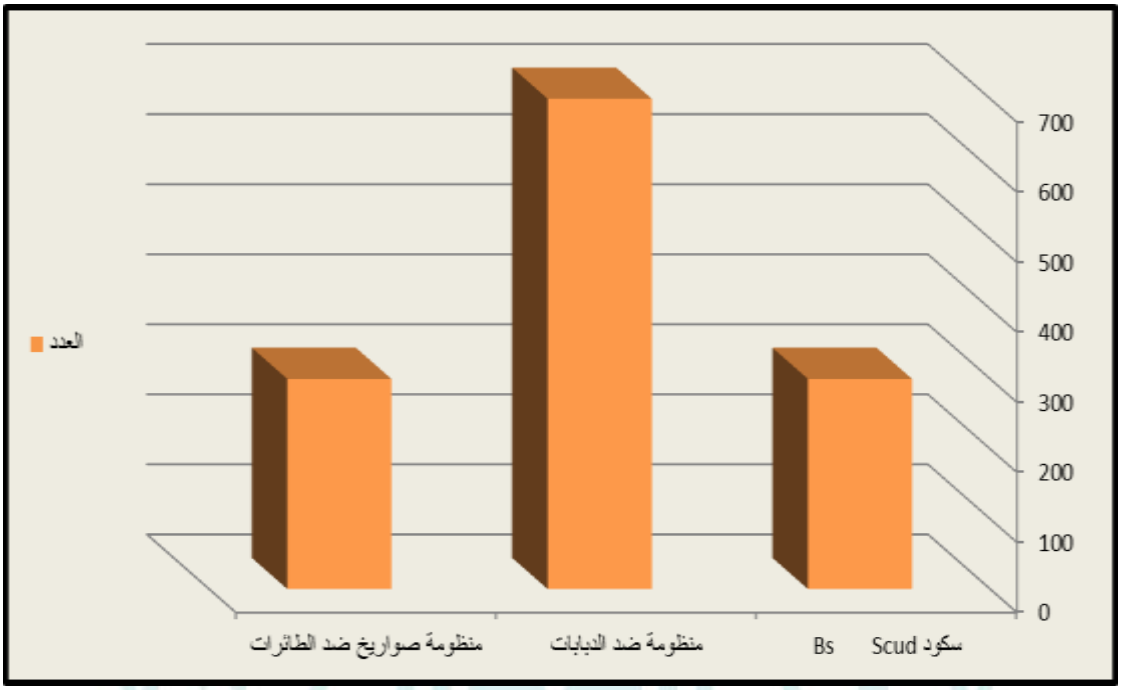

المصدر : جدول (٢) .

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن روسيا الاتحادية قد افادة من عمق العلاقات العسكرية بين سابقها (الاتحاد السوفيتي) في ادامت توجهاتها الجيوبولوتيكية والجيوإقتصادية مع العراق ، فقد بلغت صادراته العسكرية الى الدولة قبل عام ٢٠٠٣ نحو (٣،٣٧) مليار دولار وهي كافية لان تجعل من روسيا الاتحادية تصر على تمتين علاقاتها الجيوإقتصادية مع العراق .

ثالثاً -الدور الروسي من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق قبل عام ٢٠٠٣ :

ان العقوبات الاقتصادية تعد من الادوات التي يستعملها المجتمع الدولي بهدف الوقوف في وجه الاعتداءات الدولية ، وتعد من الاجزاء الدولية المعترف بها في تاريخ العلاقات الدولية ، ولها العديد من الاشكال وتؤدي دوراً بارزاً في سياسية الدول الخارجية والعقوبات الاقتصادية تعتمد على الوسائل الاقتصادية ، وهي تتبناها الحكومات بطريقة منفردة او جماعية في إطار منظمة اقليمية او دولية ضد الدول ذات السيادة الذي تجاوزت حدود التزاماتها الدولية [١٤] .

وتعرف العقوبات الاقتصادية بانها قطع العلاقات او التهديد في قطع العلاقات الاقتصادية بين الدول من اجل التوصل الى تغير الموقف او سياسات الدولة ، وتأخذ العقوبات الاقتصادية صيغاً عديدة منها حظر التصدير والاستيراد او كلاهما ، ووقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية ،

وتقليص بشكل حاد في العلاقات الدبلوماسية ، او توقف حركة الاشخاص ، وتجميد الارصدة في المصارف الدولة ومنع الاستثمارات [١٥] .

بعد دخول القوات العراقية الى الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ عقد مجلس الامن جلسته بطلب من المندوب الدائم للكويت ومندوب الولايات المتحدة الدائم ، واصدر مجلس الامن القرار المرقم ١٩٩٠/٦٦٠ الذي ادان فيه العراق لانتهاك سيادة دولة الكويت ، وطالب القرار بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً من دون قيد او شرط ، إذ كان الاتحاد السوفيتي محرجاً بسبب اندلاع ازمة الكويت ، إذ كان امام خيارين اما ان يؤزر الحليف التقليدي لهُ او يقف مع التحالف الدولي ضد العراق ، وما يقابل ذلك من الحصول على المساعدات المطلوبة بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وعليه لم تكن روسيا بمستوى يؤهلها لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية آنذاك لذلك لم تعترض على العقوبات الدولية ، وتمثل القرار الاممي بـ (القرار المرقم ٦٦٠) بعد رفض النظام العراقي السابق الخروج من الكويت على إن روسيا الاتحادية رفضت مبدأ استخدام القوة ضد العراق [١٦] .

وفي نسيان عام ١٩٩٥ ساهمت روسيا بالتعاون مع عدد من اعضاء مجلس الامن كألمانيا واليابان وفرنسا والصين بطرح مشروع قرار يسمح للعراق ببيع جزء من نفطه بهدف تلبية الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي ، إذ اوضح المندوب الروسي في مجلس الامن في مناقشة مشروع القرار في ١٩٩٥/٤/١٤ بأن (روسيا تشعر بقلل بالغ بخصوص الوضع الانساني في العراق بسبب اثار العقوبات) وبالفعل صدر قرار من مجلس الامن بالرقم (٩٨٦) في ١٩٩٥/٤/١٤ ، إذ سمح للعراق ببيع ما قيمته مليار دولار من نفطه كل (٩٠) يوماً [١٧] . وفي ضوء ذلك عقد العراق عدة اجتماعات مع المسؤولين الروس من اجل حث روسيا على المطالبة بأنهاء العقوبات المفروضة على العراق الامر الذي وعدت به روسيا على لسان رئيس وزرائها آنذاك دكتور تشيرنوميردين عن استعداد روسيا لتشجيع الرفع التدريجي للعقوبات و عبر رئيس مجلس الدوما عن دعمه للعراق [١٨] .

بالمقابل اجبرت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الامن على اصدار القرار المرقم (١٢٨٤) في عام ١٩٩٩ الذي يهدف الى اجبار العراق على امتثاله لقرارات مجلس الامن الدولي ناهيك عن طرح الولايات المتحدة ما اسمته العقوبات الذكية في عام ٢٠٠١ بعدما بدأ الرأي العام الدولي ينادي بضرورة انهاء العقوبات على الرغم مع الاصرار الامريكي على استمرارها [١٩] . بيد إن روسيا رفضت تمرير أي قانون عقوبات اضافي وهددت باستخدام حق النقض الفيتو في حال اصرار الولايات المتحدة على تمريرة ، وبالفعل تم ايقاف ذلك القانون

الجديد ، اما على مستوى البرلمان الروسي إذ طالب مجلس الدوما الروسي فضلاً عن وسائل الاعلام والكتل الوطنية والعديد من الشخصيات المستقلة من القيادة الروسية إخراج العراق من نظام العقوبات التي فرضت عليه والعمل على مواصلة العلاقات الاقتصادية والتجارية الكاملة بين الدولتين ، ناهيك عن الحراك الشعبي الروسي الذي قاد تظاهرات كبيرة شاركت فيها جميع الاحزاب السياسية وكذلك المنظمات غير الحكومية لتأييد العراق إذ قامت اللجنة الروسية للتعاون العلمي والاقتصادي بدور واضح في بلورة الرأي العام بعد إطلاع الشعب على حقيقة ما يتعرض له العراق من إذى جراء العقوبات المفروضة عليه [٢٠]. وبعد تولي الرئيس بوتين زمام السلطة في روسيا اصبح موقف روسيا اكثر تفهماً وايجابية تجاه العراق إذ عملت روسيا على تبين مواقف حاسمة لمصلحة العراق واخذت تقود تحركات لغرق بعض العقوبات المفروضة على العراق وابرزها الموقف الروسي في خرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال تسيير طائرة مباشرة من روسيا الى بغداد يوم ٢٠٠٠/٨/١٩ ، وهي بذلك اول دولة تخرق الحظر الجوي ، مما فتح الباب على مصراعيه امام الدول الاخرى للقيام بمبادرات متماثلة [٢١] .

المطلب الثاني - توجهات روسيا الجيوإقتصادية ازاء العراق بعد عام ٢٠٠٣:

تعد روسيا الاتحادية احدى القوى الفاعلة في الساحات العالمية التي كانت ومازالت تعمل على اداء دور محوري في محيطها الاقليمي والدولي ليحقق مصالحها الجيوبولوتيكية والجيو ستراتيجية ، وليس إدل على ذلك من دورها الجيوبولوتيكي والجيواقتصادي تجاه العراق وازماته المتعددة بعد عام ٢٠٠٣ للإحاطة بماهمية الموضوع سيتم دراسته بالشكل الاتي:

اولاً -اطفاء الديون الروسية على العراق:

يعرف الدين الخارجي بأنهُ العمليات التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الاموال في اتجاه الدولة المقترضة من الدولة الدائنة ، ومن المعروف ان في حالة انقطاع حركة التدفقات قد تحدث بعض الازمات والسبب في ذلك هو عدم قدرة الدولة بالوفاء بالتزامها في تسديد ديونها الخارجية [٢٢] . و يشير مفهوم الدين الخارجي الى المبلغ المستحق دفعه في الحالة الفعلية التي تتطلب سداد الفائدة او رأس المال من قبل المدين في مرحلة معينة [٢٣]. وقد عانى العراق طيلة العقود الماضية من مشكلات عدة تمثلت بحرب الخليج الثانية والحصار وزيادة حجم المديونية وتعويضات تلك الحرب [٢٤] . وفيما يخص روسيا التي سعت منذ تشكيل مجلس الحكم على تعزيز علاقاتها مع النظام السياسي الجديد في العراق علاوة قيامها بإطفاء جزء من ديونها المستحقة على الدولة مقابل حصول الشركات الروسية على عقود استثمارية فيها [٢٥] . إذ كانت

روسيا تأمل في استعادة جزء من اجمالي دينها البالغ (٩،١٢) مليار دولار بيد ان روسيا وجدت ان العراق ليس في وضع يسمح لهُ بسداد الدين ، لذا عملت على اطفاء مديونية العراق لها بنسبة (٩٠%) ، لاسيما بعد اصدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قراراً بذلك في كانون الاول عام ٢٠٠٤ [٢٦] . على إن اطفاء الديون الروسية كان ضمن اطار نادي باريس* مع اشتراط روسي لمنحها عقود نفطية اضافية وبالفعل منح العراق الشركات الروسية عقوداً استثمارية بقيمة (٤) مليار دولار و جدولت ما تبقى من الديون الروسية على مدة مقدارها ١٧ عاماً قادمة [٢٧] . بالمقابل اثنى العراق على دعم روسيا الاتحادية له وعدها فرصة لزيادة التعاون بين الدولتين ، وتعهد بفتح مزيد من الفرص الاستثمارية امام الشركات الروسية [٢٨] .

صفوة القول إن قيام الحكومة الروسية بإطفاء زهاء (٩٠%) من ديونها المترتبة على العراق اسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ومنح روسيا مكاسب جيوإقتصادية اضافية قدرت بنحو (٤) مليار دولار ناهيك عن فتح السوق العراقية امام شركاتها .

ثانياً -الدور الروسي في رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق:

عملت روسيا على ايجاد حراك دولي لرفع العقوبات المفروضة على العراق وبالفعل تمكنت من اصدار قرار مجلس الامن المرقم (١٤٨٣) في ٢٠٠٣/٣/٢٢ ، المتعلق في رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق منذُ عام ١٩٩١ ، من خلال استغلال عضويتها الدائمة في مجلس الامن لاسيما بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل تمرير القرار امور تتعلق بالرقابة على صادرات النفط العراقية وصندوق التنمية فيه والتأكيد على عدم الغاء العقود المبرمة مع النظام العراقي السابق بل يعاد النظر في مضمونها من قبل الحكومة العراقية التي سيتم تشكيلاها فيما بعد [٢٩] . زد على ذلك اصدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٠٠٣/٨/١٨ مرسوماً ينص على رفع الحظر التجاري على العراق وقد ساهم ذلك في عودة الكثير من الخبراء الروس للعراق من اجل العمل على تأهيل المشاريع التي تعتمد على الطاقة[٣٠] . وان استمرار الضغط الروسي داخل مجلس الامن من اجل الرفع النهائي للعقوبات، الامر الذي ساهم في اصدار مجلس الامن القرار المرقم (١٩٥٦) في يوم ٢٠١٠/١٢/١٥ ، والذي رفعت بموجبه العقوبات الاقتصادية عن العراق مع الابقاء على بعض البنود الخاصة بغزو الكويت ناهيك عن الدفع الروسي باتجاه استعادة العراق بكامل سيادته بعد تأكيد المجتمع ان العراق تعرض لضرار كبيرة جراء الحصار الاقتصادي والعزلة الدولية على مدار عقدين من الزمن [٣١] .

بناءً على ما سبق يلحظ إن روسيا الاتحادية قادت حراك دولياً كبيراً بعد عام ٢٠٠٣ لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ تسعينيات القرن العشرين ، على إن ذلك الحراك اخذ بعداً جيواقتصادياً لاسيما بعد إصدار روسيا الاتحادية على ضرورة الابقاء على العقود الاقتصادية المبرمة مع النظام العراقي السابق .

النتائج :

١- كشف البحث إن العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في توجهات روسيا الجيوإقتصادية تجاه العراق لاسيما بعد استعادة روسيا لمكانتها الدولية بعد وصول فلاديمير بوتين الى الحكم الذي عمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحسين واقع الاقتصاد الروسي عبر الانفتاح على شركاء روسيا السابقين ومنهم العراق لما يحتويه من موارد اقتصادية ناهيك عن دوره المحوري في الشرق الاوسط .

٢- إن روسيا الاتحادية قد افادة من عمق العلاقات العسكرية بين سابقها (الاتحاد السوفيتي) في ادامت توجهاتها الجيوبولوتيكية والجيوإقتصادية مع العراق ، فقد بلغت صادراته العسكرية الى الدولة قبل عام ٢٠٠٣ نحو (٣،٣٧) مليار دولار وهي كافية لان تجعل من روسيا الاتحادية تصر على تمتين علاقاتها الجيوإقتصادية مع العراق .

٣- إن قيام الحكومة الروسية بإطفاء زهاء (٩٠%) من ديونها المترتبة على العراق اسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ومنح روسيا مكاسب جيوإقتصادية اضافية قدرت بنحو (٤) مليار دولار ناهيك عن فتح السوق العراقية امام شركاتها .

٤- بين البحث إن روسيا الاتحادية قادت حراك دولياً كبيراً بعد عام ٢٠٠٣ لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ تسعينيات القرن العشرين ، على إن ذلك الحراك اخذ بعداً جيوإقتصادياً لاسيما بعد اصدار روسيا الاتحادية على ضرورة الابقاء على العقود الاقتصادية المبرمة مع النظام العراقي السابق .

المقترحات :

١- ضرورة افادة صانع القرار السياسي العراقي من توجهات روسيا الجيواقتصادية ازاء الدولة في تعزيز امكانات الدولة العسكرية والاقتصادية من جانب والتخفيف من الضغط الامريكي على العراق من جانب اخر لاسيما ان روسيا الاتحادية قطب دولي وفاعل رئيس في مجلس الامن الدولي.

٢- الافادة من روسيا الاتحادية في بناء القوات العسكرية العراقية ورفدها بالتقانات والاسلحة المتنوعة لمتانة الصناعات العسكرية الروسية من جانب ولكون العقيدة العسكرية العراقية شرقية قريبة من الافق العسكري الروسي من جانب اخر.

٣- ان تعزيز العلاقات الروسية-العراقية سينعكس ايجابا على الدولتين وبالتالي فانهما مدعوتين الى مزيد من التعاون والعمل المشترك وعلى المستويات كافة لأهمية ذلك الامر بالنسبة لهما في ظل النظام الدولي الحالي الذي يشتد فيه الصراع من اجل الهيمنة والزعامة العالمية.

٤- ضرورة عمل العراق على تحسين الواقع الاقتصادي في الدولة وزيادة فاعلية الانشطة الاقتصادية عبر التعاون مع روسيا الاتحادية التي تمتلك الخبرة الكافية لتحسين اداء الدولة الاقتصادي وجعلها قادرة على مواجهة الازمات التي كانت وما زالت تعترض طريقها منذ عام ٢٠٠٣ .

قائمة الهوامش والمصادر :

(١) لمى مضر جريء الامارة , المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ , ط١ , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , الامارات , ٢٠٠٥ , ص ٢٤ .

(٢) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم واخرون , بناء دولة العراق تيارات متقاربة وروئ مستقبلية ، ط١, مؤسسة الرضوان الثقافية , بيروت , لبنان , ٢٠٢١ , ص ١٢٧ .

(٣) اسامة مرتضى باقر و فاطمة محمد رضا , العلاقات الروسية العراقية ما بعد حقبة صدام وانعكاساتها على المنطقة , ط١ , مركز العراق للدراسات , ٢٠١٤ , ص ٨٠ .

(٤) منهد خليل خلف , اثر العامل الاقتصادي في علاقات روسيا الدولية الخليج العربي (انموذجاً) رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٥ , ص ٦٨ – ٦٩ .

(٥) نورهان الشيخ , الاستمرار والتغير في السياسية الروسية تجاه العراق في فترة مابعد الاحتلال الامريكي , المجلة العربية للعلوم السياسية , المجلد ٢٠٠٩ , العدد ٢٤ , لبنان , ٢٠٠٩ , ص ٤٨ .

(٦) بشار فتحي جاسم العكيدي , الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق ١٩٩١ - ٢٠٠٣ , مجلة الدراسات الاقليمية , المجلد ٥ , العدد ١١ , جامعة الموصل , ٢٠٠٨ , ص ١ .

(٧) عبد الكريم عبد الحبار الثابت , السياسية الخارجية الروسية حيال العراق في عهد بوتين , ط١ ، مركز العراق للدراسات , بغداد , ٢٠١٨ , ص ٢٧٢ .

(٨) مازن سهمي السعدي , العلاقات العراقية الروسية ١٩٩١ – ٢٠٠٣ دراسة تحليلية , مركز العراق للدراسات , ط١ , ٢٠١٥ , ص ١٨٨ – ١٨٩ .

(٩) اسامة مرتضى باقر و فاطمة محمد رضا , مصدر سابق , ص ٨٢ .

(١٠) مازن سهمي السعدي , مصدر سابق , ص ١٩٣ .

(١١) بلال طلال محمد الجوادي , السياسية الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام ٢٠٠٠ , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , ٢٠١٦ , ص ١٥٩ .

(١٢) المصدر نفسه , ص ١٥٩ .

(١٣) مهند خليل خلف , مصدر سابق , ص ٨٦ – ٨٧ .

(١٤) قاسم حسين السعدي , العقوبات الاقتصادية الدولية واثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الاوروبية على ايران إنموذجاً) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية , المجلد ١١ , العدد ١ ,جامعة بابل , ٢٠٢١ , ص ٣٦ .

(١٥) فهد مزبان خزار الخزار , الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المجتملة , مجلة ادأب البصرة , العدد ٦٦ ,كلية الآداب , جامعة البصرة , ٢٠١٣ , ص ٢٥٨ .

(١٦) اسامة مرتضى باقر و فاطمة محمد رضا , مصدر سابق , ص ٦٩ .

(١٧) الأمم المتحدة ، مجلس الامن ، القرار المرقم ٩٨٦ الصادر في ١٩٩٥/٤/١٤.

(١٨) جيف سيمونز , التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة , مركز دراسات الوحدة العربية , ط١ , بيروت , ١٩٩٨ , ص ٩٦ – ٩٧ .

(١٩) اسامة مرتضى باقر و فاطمة محمد رضا , مصدر سابق , ص ٧١ .

(٢٠) لمى مضر جريء الامارة , مصدر سابق , ص١٢٨ .

(٢١) لمى مضر الامارة , الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية , ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٩ , ص ٣٧٤ .

(٢٢) قحايرية امال , اسباب نشأت ازمة المديونية الخارجية للدول النامية , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد ٣ , الجزائر , ٢٠١٠ , ص ١٣٦ .

(23) External debt statistics , Guide for compilers and usevs, inter Agency Task force on finance statistics , washing ton D . C , international Monetary fund , 2014 , p 5 .

(٢٤) حافظ عبد الامير امين و سليمة هاشم جار الله , الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٧ , مصر إنموذجاً , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد ١٢٣ , كلية الادارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية , ٢٠٢٠ , ص ١١.

(٢٥) ربا عبادة مسودة , السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) , مجلة القضايا اسيوية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية , العدد الاول , برلين , المانيا , ٢٠١٩, ص ٨٥ .

(٢٦) هانا توني , التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام , مركز البيان لدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠١٨ , ص ١٥ .

* نادي باريس للديون : هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من ١٩ دولة تعد هي الاقوى في مجال الاقتصاد تقدم هذه الدول مجموعات خدمات مالية مثل اعادة جدولت ديون الدول المديونة بدلاً من اعلان افلاسها إذ تعمل على خفض الفائدة او الغاء الديون مقابل مشاريع استثمارية معينة .

(٢٧) غسان علي العزي , عودة روسيا الى الشرق الاوسط , مجلة شؤون شرقية , العدد الاول ,مركز دراسات الشرق الاوسط ,عمان , ٢٠٠٨ , ص ٢٥١ .

(٢٨) حسن سعد عبدالحميد , العلاقات العراقية الروسية بعد عام ٢٠٠٣ , موجز اقتصادي , ط١ , مركز النهرين للدراسات الاقتصادية , بغداد , ٢٠٢٠ , ص ٢٤ .

(٢٩) بلال طلال حمد الجواد ي , مصدر سابق , ص ١١٠ .

(٣٠) ربا عبادة مسودة , مصدر سابق , ص ٨٢ .

(٣١) العراق وقرارات مجلس الامن - سيادة غير كاملة رغم انهاء العقوبات , متاح على شبكة الانترنيت على الرابط التالي:

https// amp.dw.com/ar